

Distr.: Limited
23 February 2024
Arabic
Original: English



اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة
وبتعزيز دور المنظمة
20-28 شباط/فبراير 2024

مشروع تقرير

المقررة: السيدة غلوريا داكواك (نيجيريا)

ثانياً - صون السلام والأمن الدوليين

دال - النظر في ورقة العمل المنقحة المقدّمة من الاتحاد الروسي وبيلاروس

1 - خلال التبادل العام للآراء الذي جرى في الجلستين 308 و 309 اللتين عقدتهما اللجنة الخاصة في 20 شباط/فبراير، وفي الجلسة الأولى التي عقدها الفريق العامل الجامع في 21 شباط/فبراير، نظرت اللجنة الخاصة في ورقة العمل المنقحة الجديدة التي قدّمتها كل من الاتحاد الروسي وبيلاروس في دورة اللجنة الخاصة لعام 2014 (A/69/33، الفقرة 37)، والتي كان من بين التوصيات الواردة فيها طلب فتوى من محكمة العدل الدولية في ما يتعلق بالآثار القانونية للجوء الدول إلى استخدام القوة بدون إذن مسبق من مجلس الأمن، عدا في حالة ممارسة الحق في الدفاع عن النفس.

2 - ودكر الوفدان المقدّمان للمقترح باستمرار أهمية الموضوع الذي تم تناوله في ورقة العمل المنقحة الجديدة، فأبرز أن الموضوع لا يزال موضوعاً أساسياً في جدول الأعمال الدولي. وأكد أحد الوفدين المقّمين للمقترح أن إصدار محكمة العدل الدولية فتوى في هذا الشأن سيسهم إسهاماً كبيراً في حماية مبادئ القانون الدولي وقواعده وفي تطويرها التدريجي، وكذلك في تعزيز السلام والأمن الدوليين. وأوضح أن المقترح يتطلب دراسة تفصيلية من قبل اللجنة الخاصة، وفي هذا الصدد، طلب إلى الوفود تقديم إسهامات لإدخال تحسينات على المقترح حتى يتسنى تقديمه إلى الجمعية العامة.

3 - وكررت عدة وفود الإعراب عن تأييدها لنظر اللجنة الخاصة في المقترح بشكل مسهب وجذّي. وأعربت وفود أخرى عن اعتراضها على طلب فتوى من محكمة العدل الدولية، على النحو المبين في المقترح. وأشار إلى أن المقترح لا يطرح مسألة معرفة بدقة ومحددة يمكن أن تجيب عليها محكمة العدل الدولية إجابة



ذات مغزى. وأعرب عن رأي مفاده أن المقترح ليس ضرورياً لأنه يشكل تكراراً للأعمال الذي تضطلع بها الجمعية العامة بالفعل.

4 - وأعرب أيضاً عن رأي مفاده أنه يمكن، على أساس المقترح، طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية استخدام القوة من جانب الاتحاد الروسي ضد أوكرانيا، وهو ما أقرت الجمعية العامة سابقاً، في قرارها دإط-11/1 المؤرخ 2 آذار/مارس 2022، بأنه مخالف للمادة 2 (4) من ميثاق الأمم المتحدة. ورد أحد الوفدين المقدمين للمقترح بأن المسألة القانونية المقترحة في ورقة العمل المنقحة الجديدة هي ذات طابع عام ولا تهدف إلى التماس موقف المحكمة بشأن أي حالة محددة.